

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

### القضايا الموضوعية التي ستنظرها اللجنة الرئيسية الثانية التابعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

#### ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

##### المناطق الخالية من الأسلحة النووية

١ - ما انفكت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنظر في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية نصت عليها معاهدات ثلاثيولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا كخطوة إيجابية نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي العالمي. وترحب المجموعة بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل مناطق العالم وتدعو إلى التعاون وإجراء مشاورات واسعة تحقيقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها بإرادة حرة ما بين دول المناطق المعنية.

٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية بتقديم ضمانات تامة لا شروط فيها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى جميع دول المنطقة. وتحث المجموعة الدول على إبرام اتفاقات بغية إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا وجود فيها لمثل هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وللمبادئ والتوجيهات التي أقرتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها

الموضوعية لعام ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، ترى المجموعة أن زيادة ترسيخ ذلك الوضع سيكون إجراء هاماً نحو تعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة.

٣ - ومصادقة كوبا على معاهدة تلاتيلولكو، تكون جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة حوض الكاريبي أعضاء الآن في المعاهدة، وبذا تجعل هذه المصادقة المعاهدة سارية المفعول تماماً في منطقة تطبيقها وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الحاجة إلى تعزيز نزاهة النظام الأساسي المنصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو وذلك باستعراض الإعلانات التي صاغتها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في البروتوكولين الأول والثاني لإمكان سحبها أو تعديلها.

٤ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في المعاهدة بالمشاورات الجارية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تصبح أطرافاً في بروتوكول المعاهدة في أسرع وقت ممكن.

٥ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية التوقيع والتصديق على معاهدي راروتونغا وبليندايا من قبل جميع دول المنطقة، وكذا أهمية التوقيع والتصديق على بروتوكولات هاتين المعاهدين ذوي الصلة من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بذلك بعد. وترحب المجموعة أيضاً بقرار جميع دول آسيا الوسطى الخمس بالتوقيع على معاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

٦ - هذا وقد أعربت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن دعمها للمبادرة المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للدول الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندايا والموقعة على هذه المعاهدات وذلك من أجل دعم الأهداف المشتركة المحددة في هذه المعاهدات وكذا من أجل مناقشة وتنفيذ سبل ووسائل التعاون الأخرى ما بين هذه الدول ووكالاتها الخاصة بالمعاهدات والدول المعنية الأخرى في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تُرحب المجموعة بنتيجة مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها، وهو المؤتمر الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥.

## الضمانات

٧ - تُعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن عظيم قلقها حيال تنامي اللجوء إلى الأحادية وإلى فرض إجراءات من جانب واحد، وفي هذا السياق، تشدد المجموعة

وتؤكد على أن التعددية والحلول التي يتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إنما تتيحان السبيل الوحيد المستدام لمعالجة مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على أن آلية تعددية الأطراف التي أنشأها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل الطريقة الأنسب لمعالجة مسائل التحقق والضمانات.

٨ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، تحث المجموعة جميع الدول التي ما زال يتعين عليها أن تضع اتفاقات الضمانات الشاملة موضع النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. هذا وكان مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ قد اعتبر هذا الأمر هدفا رئيسيا لتوطيد وتعزيز نظام التحقق لنظام عدم الانتشار. على أن المجموعة لا ترغب في أن ترى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية تطبيق الضمانات الشاملة وهي تتلاشى جراء السعي إلى اتخاذ تدابير إضافية وفرض قيود ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي قطعت على نفسها انتهاج قواعد عدم الانتشار، والتي نبذت جانبا خيار الأسلحة النووية. وتعرب المجموعة أيضا عن رفضها بشدة لمحاولات أي دولة عضو استخدام برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة لتحقيق مآرب سياسية منتهكة بذلك النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - وتقدر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة كل التقدير الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة حكومية دولية وعلمية وتكنولوجية مستقلة، في منظومة الأمم المتحدة، بقيامها بدور الوكالة الوحيدة للتحقق من الضمانات النووية، ولقيامها أيضا بدور جهة التنسيق العالمية للتعاون التقني النووي.

١٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد على ضرورة أن يتم الاضطلاع بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بالضمانات والتحقق بما يتفق وأحكام نظامها الأساسي واتفاقات الضمانات ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي النموذجي حسب الاقتضاء. وتشدد المجموعة على أن من الأهمية بمكان تمييز الالتزامات القانونية من تدابير بناء الثقة طوعية. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكفل تجنب أي أعمال تخالف النظام تعرض نزاهتها ومصداقيتها للخطر. وتحث المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على الحفاظ على الطابع التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه بما يتفق والدور المحدد لها في نظامها الأساسي.

١١ - وفي ما يتعلق بالضمانات، تعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بوجود أن تسلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفاوت طابع الالتزامات المالية التي قطعتها الدول الأعضاء في الوكالة على نفسها، وأن تحترم هذا التفاوت في اضطلاعها بأعمالها.

١٢ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بمصادقة دولة الكويت وكوبا على البروتوكولات الإضافية وتوقيع إيران (جمهورية - الإسلامية) وبنا وتوغو والجمهورية العربية الليبية ومدغشقر والمغرب وموريشيوس والنيجر على البروتوكولات.

### التحقق

١٣ - تُثني مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنشطة التحقق الواسعة النطاق التي اضطلعت بها الوكالة منذ نشوئها، وتُعرب عن كامل دعمها للجهود الجارية التي تبذلها الوكالة.

١٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق من امتثال وضمائم امتثال الدول الأطراف لاتفاقيات الضمانات التي قطعتها هذه الدول على نفسها إيفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من المادة ٣ من المعاهدة بغية منع تحويل استخدام الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو إلى الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وعليه، لا ينبغي القيام بفعل أي شيء يقوض سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. وعلى الدول الأطراف التي تخامرها هواجس بشأن عدم امتثال الدول الأطراف لاتفاقيات الضمانات أن توجه هواجسها هذه، مرفقة بالأدلة والمعلومات التي تؤيدها، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تنظر فيها وتجري التحقيقات اللازمة بشأنها وتستخلص الاستنتاجات منها وتبت في الإجراءات الضرورية بما يتفق مع ولايتها.

١٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في المعاهدة على الحاجة إلى تحقيق تطبيق عالمي النطاق لنظام الضمانات، وتقتراح أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بقبول الضمانات الشاملة. وينبغي بيان هذا في اتفاق يجري التفاوض عليه وإبرامه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظامها الأساسي ولنظام ضمانات الوكالة وتكون الغاية الوحيدة من ذلك هو التحقق في إيفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة بغية توفير بيانات أساسية لترع السلاح مستقبلا ومنعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

١٦ - إن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، إذ تدرك أهمية المادة الثالثة في التحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية، لتؤكد مجدداً أن الالتزامات المترتبة بموجب هذه المادة توفر ضمانات موثوقة للدول الأطراف للاضطلاع بنقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. لذا فإن الدول الأطراف في المعاهدة مدعوة إلى الامتناع من فرض أي قيد أو تقييد على نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأطراف التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة.

### المسائل الإقليمية

#### الشرق الأوسط

١٧ - تستذكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ والفقرة ٤ من منطوقه وكذا البيان الختامي لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (الجزء الأول) "الذي يطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تُخضع مرافقها النووية لكامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

١٨ - وتستذكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ قد أكد من جديد أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ عام ١٩٩٥ يشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ وعنصراً أساسياً من الأساس الذي مُدّت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقتضاه من دون تصويت إلى أجل غير مسمى إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه.

١٩ - وتستذكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ قد أكد من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً للهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام العالمي الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

٢٠ - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مع الأسف أنه لم يتم منذ عام ٢٠٠٠ إحراز أي تقدم في ما يتعلق بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة أو انطباق الضمانات الشاملة على مرافقها النووية أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتمثل هذه كلها غايات وأولويات قد تم التأكيد عليها في مؤتمري الأطراف لاستعراض المعاهدة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على حد سواء.

٢١ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً على أهمية انضمام إسرائيل سريعاً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بلوغاً للهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام العالمي الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

٢٢ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الأذهان أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، طبقاً لالتزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، تتعهد رسمياً بعدم نقلها إلى إسرائيل، بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أو أي سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، وأنها تتعهد كذلك بعدم القيام إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفز إسرائيل على صنع أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى في أي ظرف كان.

٢٣ - وعليه تعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، طبقاً للفقرة السابعة من الديباجة وللمادة الرابعة من المعاهدة، التزامها بأن تفرض حظراً تاماً على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية أو على تقديم الدراية الفنية أو أي نوع من أنواع المساعدة في الميادين النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل ما دامت ليست طرفاً في المعاهدة وما لم تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعرب الدول الأطراف عن بالغ قلقها إزاء التطوير المستمر الذي يتاح بموجبه لعلماء إسرائيليين بالوصول إلى المرافق النووية لدولة حائزة للأسلحة النووية. إن هذا التطور سينطوي على تأثيرات سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة وكذا على موثوقية النظام العالمي الشامل لعدم الانتشار.

٢٤ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد مرة أخرى على عزم الأطراف تقديم أوفى تعاون وبذل أقصى الجهود بغية كفالة أن تنشأ في وقت مبكر في منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذا من أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إيصالها.

٢٥ - وتوافق مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على ضرورة تخصيص وقت محدد في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أجل استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وتوافق مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية الخاصة بمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ للنظر في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

٢٧ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ من أجل القيام ما بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولا سيما انضمام إسرائيل سريعا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى تقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وإلى لجنته التحضيرية.